تقييم التطورات المناطقية من قبل اورسام
العدد 72 حزيران/يونيو 2018

ORSAM
Ortadoğu Stratejik Araştırmalar Merkezi
Center for Middle Eastern Strategic Studies
مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية

مشكلة المياه بين تركيا والعراق والتوصيات المستقبلية

د.سيفي كيليج

ان التطورات الدولية لعبت دوراً كبيراً في التقيمات الجارية من اجل حل المشاكل المتعلقة بالمياه العابرة للحدود التي هي مستمرة منذ زمن طويل بين العراق، كما أن الاحداث السياسية بين الدولتين والتطورات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية الدولية قد اثرت ايضا على حل هذه المشكلة بين الدولتين. في هذه الدراسة سنتطرق الى مشكلة المياه العابرة للحدود منذ نشاة هذه المشكلة وتطورها الى يومنا هذا مع وضع التوصيات المستقبلية لحل هذه المشكلة.

انهى سيفي كيليج دراسته الجامعية في جامعة غازي في أنقرة، في عام 2003 أكمل دراسة الماجستير في معهد العلوم الاجتماعية قسم العلوم الهيدرولوجية في جامعة هجة تبه. تم حصل على درجة الدكتوراه في عام 2010 من معهد العلوم الاجتماعية في جامعة أنقرة ، قسم العلوم البيئة الاجتماعية. وهو حاليا يعمل عضو هيئة تدريسية في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة اغدير.

ان التطورات الدولية لعبت دوراً كبيراً في التقيمات الجارية من اجل حل المشاكل المتعلقة بالمياه العابرة للحدود التي هي مستمرة منذ زمن طويل بين العراق، كما أن الاحداث السياسية بين الدولتين والتطورات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية الدولية قد اثرت ايضا على حل هذه المشكلة بين الدولتين. في هذه الدراسة سنتتطرق الى مشكلة المياه العابرة للحدود منذ نشاة هذه المشكلة وتطورها الى يومنا هذا مع وضع التوصيات المستقبلية لحل هذه المشكلة.

1-الجذور التاريخية والتغيرات:

هنالك من يقول ان بداية ظهور مشكلة المياه ما بين تركيا والدول المجاورة لها ترجع الى العام 1965 عندما شرعت تركيا ببناء سد كيبان على نهر الفرات، يمكن القول بان هذا التحليل صحيح نوعا ما، وسيكون من المفيد ايضا أن نناقش في أي سياق تم تناول قضية المياه بين الدول المشاطئة قبل ظهور المشكلة في إطار التفاهمات الثنائية، ليتسنى لنا فهم التغيير التي حدث بعد ذلك. لو تم وضع التفاهمات ما بين تركيا وسوريا في سبيل تلبية احتياجات مدينة حلب في سوريا من المياه خارج إطار النقاش، فانه من المفيد دراسة حوض نهر دجلة والفرات بشكل كامل.

ان معاهدة أنقرة التي تم توقيعها بين تركيا وسوريا وفرنسا بوصفها الدولة المنتدبة على سوريا في عام 1921 تعتبر معاهدة مهمة بالنسبة لحرب الاستقلال التركية، وكذلك فان هذه المعاهدة احتلت أهمية كبيرة أيضا بالنسبة لتعاون تركيا مع الدول المجاوره لها في مجال الاستفادة من المياه العابرة للحدود. ففي سبيل تلبية احتياجات مدينة حلب السورية من المياه فان المادة 12 من هذه المعاهدة اشارت الى التركيز الى المساواة في المياه بين الدول، ولكن سوريا صرحت ان بمقدورها تلبية احتياجاتها من المياه من نهر الفرات وعلى نفقتها الخاصة[1].من جانب آخر تعتبر هذه المعاهدة مهمة لأنها نصت على مبدأ المساواة في تقاسم المياه الذي قد تم إحرازه بين الجانبين في أوائل عام 1921 حول المياه العابرة للحدود. أصبح مبدأ المساواة في تقاسم المياه بين تركيا والدول المجاورة لها موضع نقاشات مثيرة للجدل في الفترات المتعاقبة، وحتى التطورات التي حصلت في القانون الدولي لم تحسم هذا الجدل، واستمرت مشكلة تقاسم المياه ما بين تركيا والدول المجاورة.

قبل شروع تركيا في تشييد سدود على نطاق واسع في المناطق القريبة من الدول المجاورة جنوب تركيا، فأن التفاهمات الثنائية في مجال المياه العابرة للحدود تم توقيعها مابين تركيا والعراق اذار 1946[2] ، وعند النظر في نص البرتوكول الثاني المرتبط بهذه التفاهمات ، يتبين لنا أنه في ذلك الوقت وجود رؤية لدى الجانب العراقي حول هذه المسألة تختلف تماماً عن الرؤية الحالية، ويمكن اعتبار تلك الرؤية القديمة مقبولة

للتفاهم، كما أن مضمون ذلك البرتوكول الموقع بين الجانبين التركي والعراقي يركز على الحيلولة دون حدوث الفيضانات في الدولتين. من اللافت للنظر أن الشاغل الرئيسي للحكومتين في تلك السنوات، اللتين لا تملكان في ذلك الوقت تكنولوجيا في انشاء السدود الضخمة ومحطات الطاقة الكهرومائية، والقلق الرئيسي لدى الطرفين هو كيفية العمل بشكل مشترك لمنع الفيضانات وإنشاء محطات مراقبة لهذا الغرض.

اعتمادا على التطورات العلمية والهندسية في العالم والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية، بدأت تكنولوجيا بناء السدود الكبيرة بالظهور في الثلاثينيات من القرن المنصرم كنتيجة للسياسات الاقتصادية (الكينزية) للولايات المتحدة مثل سد هوفر، وبعد ذلك انتشر بناء السدود في العالم بشكل كبير بعد الحرب العالمية الثانية. وفي الخمسينات والستينات من القرن المنصرم بدأت وسائل التطور والتكنولوجيا الحديثة بالوصول الى تركيا، حيث قامت تركيا بوضع واعداد الخطط الازمة لانشاء السدود ومحطات توليد الطاقة الكهرومائية على نهري دجلة والفرات. وينص البروتوكول المذكور اعلاه أيضا على أن الدراسات المتعلقة بإجراء الرصد والمراقبة وتكلفة نفقات نقل المعلومات التي تم الحصول عليها من نقاط المراقبة إلى الجانب العراقي سيتحملها الجانب العراقي. ولكن، وللأسف لم تستمر الدولتين على الالتزام

ان بداية ظهور مشكلة المياه ما بين تركيا والدول المجاورة لها ترجع الى العام 1965 عندما شرعت تركيا ببناء سد كيبان على نهر الفرات

على هذا التفاهم والتعاون ضمن اطار البرتوكول.

يمكن القول أن هناك عدداً من الأسباب أدت إلى عدم الحفاظ على هذا التفاهم المشترك، ان الاسباب السياسية كانت من ضمن هذه الاسباب، في عام 1946 انتهت الحرب العالمية الثانية وبدأت حقبة الحرب الباردة، اصبحت كلا من تركيا والعراق الى جانب الحلف الغربي بقيادة الولايات المتحدة ودخلوا المعسكر المضاد الاتحاد السوفيتي. وبحلول عام 1958 ظهرت الاضطرابات السياسية في العراق، ونتيجة لذلك قام انقلاب عبد الكريم القاسم، ويمكن تقييم العراق في تلك الفترة بانه كان ضمن الحلف الغربي حتى وصول عبد الكريم قاسم. على الرغم من أنه لا يمكن اعتبار العراق ضد الاتحاد السوفيتي بشكل كامل، الا ان العراق من الفترة الممتدة من عام 1968 حتى عام 2003 وخاصة في فترة حزب البعث كان متوافق بشكل كبير مع التحالف الغربي. في المقابل فان التحالف الغربي يعتبر تركيا دولة مهمة في مواجهة الاتحاد السوفيتي، على الرغم من التوتر الخفيف الذي حصل بين تركيا والتحالف الغربي خلال الحرب الباردة، ولكن تركيا لم تشهد مشكلة كبيرة مع الدول الغربية.

على الرغم من ان تركيا اتبعت سياسة الحياد اثناء الحرب العراقية -الايرانية والتي استمر لمدة 8 سنوات من سنة 1980 الى سنة 1988 الا ان تركيا استطاعت توسيع علاقاتها الاقتصادية مع

العراق في تلك الفترة، ولكن مع غزو العراق للكويت في أغسطس 1990 واختفاء تأثير الاتحاد السوفياتي عن الساحة الدولية بعد انتهاء فترة الحرب الباردة. بعد تلك الأحداث يمكن اعتبار العلاقات العراقية التركية على أنها دخلت مرحلة مختلفة، ونفس تلك الفترة، تعتبر بداية لحدوت توترات في العلاقات التركية مع التحالف الغربي بسبب التدابير التي اتخذتها تركيا في الداخل وخارج حدودها الجغرافي لمواجهة المشاكل الأمنية التي يفتعلها حزب العمال الكردستاني، فتلك التدابير قد ازعجت بعض الدول الغربية ونتجت عنها حدوث تلك التوترات في العلاقات بين الطرفين. في نفس الوقت، بدء العراق بالتحرك عندما رأى ان تركيا بقيت لوحدها بسبب التوترات بينها وبين الدول الاوروبية.[3] في تلك الفترة اصبح السدود في مشروع جنوب شرق الاناضول GAP ضمن اهداف صدام حسين على المستوى الكلامي، واصبح تلك السدود تشكل نقطة قلق من حيث قطع الماء عن العراق وسوريا.

من الأسباب الاخرى في عدم استمرار التعاون بين تركيا والعراق في مسألة تقاسم المياه والذي نشأ في فترة مبكرة في عام 1646، هو خروج التقدم في الهندسة والتكنولوجيا من هيمنة الولايات المتحدة وانتشارها في بقية دول العالم .ان البنك الدولي للإنشاء والتعمير (International Bank for Reconstruction and Development) ومختصره البنك الدولي، والذي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية لإعادة إعمار أوروبا. حيث يعتقد بأن الانكماشات الناجمة عن المشاكل الاقتصادية هي التي أدت إلى الحرب العالمية الثانية، والنهج القائل بأن عدم كفاية الطلب هو المشكلة الرئيسية في الاقتصاد. لذلك تأسس البنك الدولي كمؤسسة رديفة لصندوق النقد الدولي

وكمؤسسة تحاول أن تمنع العالم من الوصول إلى نفس الأوضاع مرة أخرى.

ان البنك الدولي يقدم تمويل دولي بشكل خاص لمشاريع البنى التحتية بشكل كبير واسع لجعل الحياة أسهل. ان دول اوروبا الغربية التي لديها مقدارا كافي من راس المال المتراكم والمستوى المقبول في التقنية والتي غطت عن طريق شكليها في الانتاج الذي يسهل عملية الانتاج والاستهلاك الجماعي بعد انتهاء الحرب فيها اضحت في وضع لا يحتاج فيه الى الاستقراض من البنك الدولي او الاستفادة من التسهيلات الي يؤمنها هذا البنك. ان الدول الذي قام البنك الدولي بتكثيف أنشطتها بعد هذه الفترة هي دول قريبة من الحلف الغربي وفي نفس الوقت متخلفة على الساحة الدولية. في هذا السياق، قام البنك الدولي بدور وساطة بين الهند وباكستان بعد الاستقلال عام 1947 حول المناطق المتنازعة وإعادة تنظيم نظام الري في إندوس.

وفي هذا السياق، قدم البنك الدولي مساعدة مالية وتقنية لبناء السدود والقنوات وهياكل التحويل في حوض نهر إندوس.[4] وفي الفترة نفسها، بدأت تركيا ببناء سد كيبان على نهر الفرات. حيث ان بالتزامن مع عمليات بناء السد في عام 1965 رافق ذلك حدوث بعض النزاعات بين تركيا والدول المتشاطئة العراق وسوريا حول المياه العابره للحدود. عندما تم دراسة الأزمات المتعلقة بالمياه العابرة للحدود نلاحظ ان هذه الازمات تزداد عندما تقوم تركيا ببناء سد جديد وعند عملية خزن الماء تلك السدود.

بعد قرار تركيا ببناء سد كيبان فتح ذلك القرار عصر جديد في حوض نهر الفرات ودجلة، حيث ان سد كيبان ينظم مياه نهر الفرات وكذلك له تأثير إيجابي على هياكل التخزين في سوريا والعراق. ولكن، اثناء ملء سد كيبان طالب العراق من تركيا اطلاق 350 الف مترمكعب في الثانية وقد اصر العراق على هذا الطلب، وان المؤسسات التي قدمت الدعم المالي على بناء سد كيبان تضغط على تركيا في هذا الجانب، وان تركيا اوضحت في الاتفاقية التي وقعت في أنقرة عام 1966 انها سوف تتخذ كافة الإجراءات اللازمة بشأن اطلاق 350 متر مكعب من المياه في الثانية.

عندما قررت تركيا بناء سد قره قايا على امتداد سد كيبان أصر البنك الدولي كمؤسسة تمويل جديدة على طلب الاحتفاظ على مقدار المياه المندفعة من الجانب التركي اثناء ملء وتشغيل السد.[5] حيث ان تركيا اصحبت من خلال هذه التجربتين في بناء السدود على يقين تام ان دخول طرف ثالث على الموضوع يؤدي الى حدوث تداعيات سلبية في تفاقم الموضوع. عند دخول دول الممولة في صلب أزمة ما فانهم لا يدافعون عن حقوق دول المنبع والمصب بطريقة عادلة، وانما يقومون بالدفاع عن حقوق دول المصب فقط. في تاريخ 22-27 يونيو 1964 تم عقد

من الأسباب الاخرى في
عدم استمرار التعاون بين
تركيا والعراق في مسألة تقاسم
المياه والذي نشأ في فترة مبكرة
في عام 1946 ، هو خروج
التقدم في الهندسة والتكنولوجيا
من هيمنة الولايات المتحدة
وانتشارها في بقية دول العالم

الاجتماع الأول للدول المتشاطئة لاتخاذ قرار بشأن الاتفاق على مقدار المياه المندفعة من تركيا أثناء ملء سد كيبان. ولكن عندما اصر العراق على مقدار ثابت من المياه المتدفقة من السد، عندئذ اوضحت تركيا ان من الصعب الوصول لصيغة ما في هذا الموضوع. اقترح العراق ان تكون اتفاقية المياه التي تعقد بين دول ذات العلاقة ودخولها حيز التنفيذ تحت رعاية واشراف اللجنة التقنية المشتركة ولكن تركيا وسوريا رفضو الاقتراح، وقدموا اقتراح بديل هو قيام اللجنة التقنية المشتركة بدراسة احتمالية نقل المياه من نهر دجلة الى نهر الفرات ولكن هذا الاقتراح قوبل بالرفض من الطرف العراقي، وبذلك اقتصرت المناقشات حول نهر الفرات فقط. ولكن في الثمانينات من القرن المنصرم تغيرت الموقف السوري من تركيا بشكل كبير واخذ ينظر الى الموقف السوري هذا على انه موقف عربي مشترك ضد تركيا .

ان العراق ينظر الى أزمة المياه في اراضيه على ان الدول المجاورة له وخاصة تركيا هي السبب في افتعالها. حيث ان تركيا وضعت مشروع جنوب شرق الأناضول(GAP) الذي يعتبر من المشاريع التنموية متعدد الأوجه موضع التنفيذ وان جذور هذا المشروع يرجع الى عام 1930. وفي هذا السياق ادعى العراق ان بسبب هذا المشروع حدث نقص كبير في مستوى ومياه الفرات ودجلة. ولكن هذا الادعاء بعيدة كل البعد عن الحقيقة، خاصة ان نهر دجلة الذي هو المصدر الرئيسي للمياه في العراق لم تقم تركيا بعمل مشروع يستهلك الماء بعد. ان على الرغم من وجود الكثير من التكهنات في موضوع سد إليسو الا انه لا يوجد فيه نشاط

لاستهلاك المياه، أي لا يستخدم لاغراض الراي وانما يستخدم لغرض توليد الكهرباء. من جانب اخر، ان تيار نهر دجلة مثل الأنهار الأخرى في المنطقة متغير بشكل كبير خلال العام. ان مياه الانهار التي تأخذ مصدر الماء من مرتفعات الجبال الثلجية في تركيا والعراق وسوريا يكون مستوى الانهار اعلى في شهري نيسان- ايار في حين يكون مستوى المياه منخفض في شهري اب- ايلول، بالاستفادة من ارتفاع منسوب تيار الانهار في هذا الاشهر يتم تخزين المياه قوية في السدود الموجودة في تركيا. وبفضل الراي الزراعي يكون تيار الانهار جيدة في شهري تموز- اب وهذا جيد حتى بالنسبة للعراق ايضا. عندما تؤخذ كمية التيار في نهر دجلة بعين الاعتبار نلاحظ أن أكثر من 60٪ من إجمالي التيار يتدفق إلى نهر دجلة في الأراضي العراقية. وبالنظر إلى بيانات المنظمات الدولية، فإن العراق يتمتع بنسبة أعلى من نصيب الفرد من المياه أعلى من الدول المجاورة، حيث يبلغ نصيب الفرد من المياه في العراق 2461 مترا مكعب سنويا.[6] حيث ان هذا المقدار مرتفع بالمقارنة مع الدول المجاورة، كمية المياه للفرد الواحد في السنة، 1652 متر مكعب في تركيا، سوريا 837 متر مكعب، 1880 متر مكعب في إيران ، 155.5 متر مكعب في الأردن و 89.52 متر مكعب في المملكة العربية السعودية.

وعلى الرغم من ارتفاع نصيب الفرد من المياه مقارنة بالدول الواقعة في المحيط العراقي، إلا أن هناك الكثير من الهدر للمياه، لا تملك العاصمة بغداد سوء 25٪ من شبكة مياه، ويعتمد السكان الذين يعيشون هناك على موارد غالية وغير مضمونة. في مدن أخرى خارج بغداد يفتقر 30٪ من السكان إلى خدمات المياه، هذه النسبة أعلى بكثير عند النظر في المناطق الريفية.

بعد قرار تركيا ببناء سد كيبان فتح ذلك القرار عصر جديد في حوض نهر الفرات ودجلة، حيث ان سد كيبان ينظم مياه نهر الفرات وكذلك له تأثير إيجابي على هياكل التخزين في سوريا والعراق.

2-المسألة الداخلية في إدارة المياه في العراق

ان القضايا السياسية والاقتصادية بين تركيا والعراق منفصلة عن الخلاف حول المياه العابره للحدود، وخاصة ان التطورات السياسية الداخلية وإدارة المياه يشغل حيزا كبيرا لدى الجانب العراقي. ان المشاكل الناشئة عن الدستور العراقي والحكومة المركزية والنزاعات الداخلية في العراق يترك تأثيرها على الموارد المائية في مجالان رئيسيان:

1.2 الدستور العراقي والقضايا المتعلقة بإدارة المياه

مع غزو قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة للعراق عام 2003 وإزاحة صدام حسين من السلطة ، بدأ النقاش حول كيفية تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، في هذه الفترة، ظهرت صراعات عرقية ودينية على السطح، انعكست هذه التطورات بشكل سلبي وادى الى نشوب حرب داخلية. من جانب اخر، تشكلت

الإدارة الجديدة بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1546 الذي يستند الى الفيدرالية، حيث اشار هذا القرار إلى عراق فيدرالي ديمقراطي تعددي موحد، كما تم رسم مستقبل العراق. تم بعد ذلك، تم انشاء صياغة القانون الإداري الانتقالي مع مجلس الحكم المؤقت وتم وضع الأساس لدستور العراق لعام 2005.

وفقا للمادة 1 من الدستور العراقي الذي اعتمد في 15 أكتوبر 2005 ، ان دولة العراق جمهورية برلمانية ديمقراطية فدرالية،[7] بالإضافة إلى ذلك، نص قانون الفدرالية ، الذي صدر في أكتوبر 2006 ، على إنشاء وتنظيم المناطق الفيدرالية، ولكن لم يدخل حيز التنفيذ بسبب التوترات بين الجماعات العرقية والدينية والطائفية. حيث لا يجب اعتبار النظام الفيدرالي في العراق منفصلاً عن الهويات العرقية والدينية. لهذا السبب، يبدو أن النظام الذي كان من المتوقع أن يكون موحدا للعراق اصبح مغطى بغطاء الانفصال. في الحقيقة أن الأحزاب السياسية منظمة على أساس عرقي وطائفي هذه هي الحجة الرئيسية التي تقوّي فكرة أنه لا يزال هناك طريق طويل ينبغي قطعه من أجل الوصول الى الديمقراطية في العراق. حيث ان كل مجموعة عرقية ودينية وسياسية ينظر بنظرة مختلف الى الفيدرالية. على وجه الخصوص، ترى الإدارة الكردية ان الإقليم الفيدرالي كرادع لتأثير الحكومة المركزية على المناطق الكردية وكآلية لزيادة نفوذ الاقليم لدى الحكومة المركزية. كما أن الأحداث المريرة التي عاشها الاكرد في الماضي تجعلهم حريصين بشكل أكثر في الحفاظ على الانجازات التي حققوها. ولكن توجد بعض الجماعات الشيعية تعارض اقامة الاقاليم، وفي نفس الوقت هناك بعض الجماعات تريد إقامة اقليم شيعي تشمل تسع محافظات عراقية. بينما تشعر الجماعات السنية بالقلق من أن العراق لا يستطيع

الحفاظ على سلامته مع التحول إلى النظام الفدرالية.[8]

يؤكد الدستور العراقي في المادة 111 على أن عائدات موارد النفط والغاز الطبيعي تعود إلى جميع العراقيين، ولكن المادة 112 تنص على أن تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة، على أن توزع وارداتها بشكل متساوي يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع انحاء الدولة. وذكر أيضا في هذه المادة أن المناطق التي حرمت من قبل النظام السابق ستحظى بالأولوية في التوزيع.[9] ولكن هذه التوجهات تقدم حجج كافية لجميع الأطراف في العراق في المطالبة بإدارة وتوزيع الدخل النفط والغاز الطبيعي، يجب على الدول وضع الترتيبات التي تنظم هذا الموضوع .

فيما يتعلق الأمر بالموارد المائية فان نفس الغموض والمشاكل موجود في موضع الموارد المائية، حيث يقسم الدستور الموارد المائية إلى موارد عراقية في داخل العراق وموارد تاتي من خارج العراق، وان الدستور اعطى على الحكومة المركزية سلطة واسعة في التصرف في الموارد المائية القادمة من خارج العراق. ومع ذلك، فإن المحافظات الغير منتظمة في اقليم ليست لديها سلطة خاصة بها لتطوير الموارد المائية. هذا الشكل المعقد لإدارة المياه في العراق هو في نفس الوقت نوع من انواع التوترات العرقية والطائفية والجدل في البلاد.

تنظم المادة 110 من الدستور السلطات الحصرية للحكومة الفيدرالية، وفقا للفقرة 8 من هذه المادة، « وضع سياسات تخطيطية للموارد المائية القادمة من خارج العراق بما يلائم القانون الدولي والاتفاقيات الدولية، وضمان كمية المياه المتدفقة إلى العراق وضمان التوزيع العادل لتلك الموارد في العراق» وكل هذا من سلطة الحكومة الاتحادية العراقية. تنظم المادة 114 من الدستور السلطات او الصلاحيات لاستخدامها بشكل مشترك من قبل الحكومة الفيدرالية والحكومة الإقليمية، الفقرة 7 من المادة المذكورة تنص على «يجب ان يشارك الحكومات الفيدرالية والإقليمية السلطات لتنظيم سياسة المياه، والتي تضمن التوزيع العادل للموارد المائية الداخلية»، بشرط ان يتم تنظيم ذلك وفقا القانون.

تنص المادة 115 من الدستور إذا اتبعت الحكومات الفيدرالية والإقليمية سياسة متضاربة في مجال تشجيع الموارد المائية فان سياسات الحكومات الإقليمية لها الأسبقية، بالإضافة إلى ذلك، فان بموجب المادة 121 من الدستور إذا تعارضت السلطة التشريعية للحكومة الفيدرالية مع السلطة التشريعية المحلية في المسائل التي لا تخضع للولاية الحصرية للحكومة الفيدرالية، فان الحكومة الإقليمية مخولة لتغيير التنظيم من المستوى الوطني الى المستوى الإقليمي.

حسب الدستور العراقي،

وعلى الرغم من ارتفاع نصيب الفرد من المياه مقارنة بالدول الواقعة في المحيط العراقي، إلا أن هناك الكثير من الهدر للمياه

باستثناء محافظة بغداد وبشكل مؤقت محافظة كركوك تستطيع المحافظات الاخرى تشكيل الاقاليم فيما بينهما، ولكن الحد الان وباستثناء اقليم كردستان في شمال العراق لم يشكل اقليم اخرى في العراق.على الرغم من تعالي الأصوات في بعض الاوقات في اتجاه تشكيل تلك الاقاليم ما بين المحافظات الا ان هناك معارضة واسعة ضد هذا التوجه. ان اقليم كردستان في العراق يتكون من ثلاث محافظات وهي اربيل، سليمانية ودهوك.ان احتواء اقليم كردستان مناطق جبلية في شمال العراق ساعدتها على وفرة مصادر المياه بشكل اكثر من غيره من المحافظات العراقية، ويوجد في الاقليم عدة روافد لنهر دجلة. اضف الى ذلك، وجود محطات الطاقة الكهربائية في منطقة دربنديخان في محافظة دهوك التي تعتبر من المحطات المهمة في توليد الطاقة في العراق. ان سد الموصل يعتبر من السدود الكبيرة في توليد الطاقة الكهربائية تقع على احدى الروافد الكبيرة لنهر دجلة، وعلى الرغم من وقوع هذا السد خارج حدود اقليم كردستان الا انه تدار بشكل مشترك ما بين حزب الاتحاد الوطني الكردستاني وحزب الديمقراطي الكردستاني. في عام 2017 قامت الحكومة العراقية بعمليات عسكرية سريعة في تلك المناطق نتجت عنها دخول إدارة سد الموصل الى سلطة الحكومة المركزية في بغداد. سيواجه العراق تحديًا جديدًا في حال حدوث نزاعات حول سياسات تطويرالموارد المائية مابين اقليم كردستان والحكومة المركزية في بغداد.لا يعطي الدستور الحالي الكثير من الأمل لحل هذه القضية. من الواضح أن إدارة اقليم كردستان في العراق سوف تتبع سياسة المحافظة على المكتسبات والتجربة النوعية التي حققها منذ عام 1992 وكذلك الحقوق الممنوحة للاقليم بموجب الدستور الحالي. ولكن يجب على جميع الاطراف ان يعرفوا اهمية الإدارة الجيدة للمياه الانهار وان يكون جميع الاطراف على يقين ان التفرد في إدارة المياه سوف يجلب المشاكل.

ان الدستور العراقي يحتوي على مشكلة اخرى فيما يخص موضوع إدارة الموارد المائية. حيث ان المسألة اصبحت اكثر تعقيدا عندما يذهب الدستور إلى تقسيم المهام والصلاحيات بين الحكومات الإقليمية والحكومات الفيدرالية بشأن إدارة المياه، من المعلوم ان الحكومة المركزية مسؤولة عن إدارة المياه القادمة من خارج حدود الدولة ولكن المقصود هنا الفروع الرئيسية لنهري دجلة والفرات. في المقابل لا توجد فروع لنهر الفرات في العراق ولا يشكل اي مشكلة في الدستور العراقي، ويجب تقييم مشكلة إدارة المياه ما بين الاقليم والحكومة المركزية في نهر دجلة. ان مقدار المياه المتدفقة سنويا من الفروع الرئيسية الى نهر دجلة سنويا حسب قياس محطة جزره التركية هو 16 مليار متر مكعب من المياه قبل مغادرة

نهر دجلة الاراضي التركية. في حين يبلغ متوسط التدفق السنوي لنهر دجلة حوالي 50 مليار متر مكعب، ان النسبة المتبقية ما بين هذين الرقمين، جزء منه مصدره شمال العراق، بينما الجزء الكبير منه ياتي من الخابور في تركيا وروافده مثل الزاب الكبير، وكذلك من روافد الزاب الصغير القادمة من جبال زاغروس في إيران. ان الدستور العراقي لم يقوم بالفصل في حق إدارة المياه القادمة من خارج الحدود وبين حق إدارة المياه الداخلية، لذلك يجب تحديد المياه والغرض الذي يستخدم فيه. لو فرضنا ان نهر دجلة الذي ينبع من الاراضي التركية وينضم له بعض الروافد في العراق يدخل ضمن صلاحيات وإدارة الحكومة المركزية في بغداد فان ذلك يؤدي الى كبح جماح سلطة الاقليم على نهر دجلة.

ولكن عند تقييم المياه على شكل موارد مائية للدولة نغفل تماما اهمية الطاقة الكهربائية، حيث يضاف بذلك قضية أخرى إلى المشاكل المتعلقة بإدارة المياه في العراق. لتجنب الوقوع في هذه المشكلة، من الضروري توضيح ابعاد الخلاف حول المياه وأصدار قانون ينظم صلاحيات الاطراف واستخدم المياه بالشكل الأمثل. ظهر الدستور العراقي الذي تم قبوله في موضوع إدارة المياه في عام 2005 كنتيجة لصراع المنافع بين مختلف المجاميع الاثنية والمذهبية كما هو الحال في سائر القضايا . في الوقت الحاضر تعتمد الإدارة الحديثة للموارد المائية على مفاهيم ومبادئ تقاسم مياه احواض الانهار المشترك. فان السماح للاطراف او الجهات المتنازعة في ما بينها بالتحكم والسيطرة على الموارد المائية في العراق بحسب مصالحها ورغاباتها سيودي حتما الى حدوث الازمات والفوضى في ادارة الموارد المائية. والعمل على ايجاد إدارة مائية شاملة للدولة، وان الدستور العراقي غالبا ما ينظر إليه على أنه الطريقة الوحيدة لضمان التوزيع العادل للمياه الموجودة.

حيث يقسم الدستور الموارد المائية إلى موارد عراقية في داخل العراق وموارد تاتي من خارج العراق، وان الدستور اعطى على الحكومة المركزية سلطة واسعة في التصرف في الموارد المائية القادمة من خارج العراق

2.2 تأثير الصراعات الداخلية في العراق على مصادر المياه

يشاهد ايضا استغلال موضوع المياه في معرض الخلافات الداخلية الحاصلة في الاونة الاخيرة في العراق. وحسب ما اشيع من انباء فان حكومة اقليم كردستان في خضم خلافاتها مع الحكومة الاتحادية في العراق صرّحت بأنها سوف تمنع تدفّق مياه السدود الكائنة في الاقليم الى روافد نهر دجلة. ان استعمال المياه التي هي على درجة بالغة من الاهمية في النواحي الاقتصادية والانسانية، كوسيلة تستغل في السياسة الداخلية، يعتبر موضوعا يبعث على المشاكل للعراق ككل.

ولم يتخلص نهر دجلة من كونه اداة تستغل في التجاذبات الداخلية في العراق. ويبدو ان موضوع المياه الذي بدأ استغلاله كوسيلة لإستعراض العضلات بين حكومة العراق المركزية

وادارة الاقليم الكردي ، قد القى بضلاله على المجتمع التركماني العراقي ايضا. فاضافة الى التوتر الذي احدثه تصدير البترول المستخرج من المنطقة الكردية بالاخص بين الحكومة المركزية في بغداد وادارة الاقليم الكردي، نجد ان حكومة الاقليم الكردي قد لجأت قبل العمليات العسكرية التي بدات بها الحكومة النركزية في المناطق المتنازع عليها وعلى رأسها كركوك، الى قطع خزين المياه من السدود التي تتحكم فيها. ومع ان تلك الادارة اطلقت كميات معينة من المياه ازاء رد الفعل الحاصل حول هذا التصرف، فالمشاهد ان كميات المياه التي تم اطلاقها لم تكن وافية بالغرض.

ومن جهة اخرى، فانه وفي الفترات التي كانت داعش فيها تتحكم في اراضي عراقية، كانت داعش تستعمل مصادر المياه التي كانت تسيطر عليها ضد الحكومة المركزية، سواء في ذلك بالنسبة الى السد الواقع في الموصل او مصادر المياه الواقعة في المناطق الكائنة في محافظة الأنبار. وقد ادى استعمال مصادر المياه هذه لأغراض عسكرية الى اصابة البنية التحتية الحساسة للمياه باضرار بالغة، والى خلق مشكلة جديدة للعراق تضاف الى ما احدثه الاحتلال العسكري الامريكي للعراق عام 2003 من تخريبات لم تتم معالجتها لحد الآن، الأمر الذي يحتاج حل هذه المشاكل الى مصادر مالية هائلة والى ارادة سياسية حازمة وصارمة.

3 – العوامل التي قد تؤثر على المباحثات مع العراق

3 – 1 تغيّرات المناخ

والمعلوم انه يوجد في العالم اكثر من 250 من احواض المياه العابرة للحدود، وتشمل هذه الاحواض العابرة للحدود اراض نحو من 145 دولة. وهناك حقيقة لا تقبل الشك في ان الطلب على المياه يزداد دوما بسبب زيادة عدد النفوس من جهة والتطورات الاقتصادية من جهة اخرى. كما ان العديد من البلدان في العالم لا زال الوصول فيها الى مياه نظيفة للشرب والاستعمالات الاخرى محدودا. كما ان كميات المياه الجوفية التي هي المصدر الاخر للحصول على المياه تتناقص بسرعة بسبب الاستعمالات المتزايدة، بحيث اضحى من المتعذر الحصول على المياه الكافية في المناطق التي تمتاز بمناخ جاف او شبه جاف.

ولسوف تؤثّر التغيرات المناخية على منطقة الشرق الاوسط التي تعتبر تركيا جزءا منها، مثلما تؤثر على سائر انحاء العالم. وبصورة خاصة فان من المتوقع حصول زيادة في تناقص هطول الامطار على احواض نهري دجلة والفرات بصورة خاصة وما ينتج عن ذلك من تناقص في المياه المتدفّقة وزيادة فقدان كميات كبيرة منها بسبب التبخر. وعند تقييم الموضوع في هذا الاطار، فانه يجب الاخذ بنظر الاعتبار وبشكل جدي بان كمية المياه التي تعهدت تركيا باطلاقها من الحدود السورية بموجب بروتوكول عام 1987 والبالغة

500 مترا مكعبا في الثانية، لا يمكن التقيّد بها على ضوء حصول تلك التغيرات المناخية. ومهما اخذنا بنظر الاعتبار تناقص كميات المياه المستعملة في ارواء كل هتكار من الاراضي الزراعية في تركيا بفضل التطورات التقنية، فانه اذا ما اخذنا الظروف السياسية والاقتصادية في البلدان الاخرى من هذه المنطقة بنظر الاعتبار، فانه يقتضي عدم توقّع هذا التناقص لديها على المديين القصير والمتوسط. ولذلك فان التاكيد على هذه الحقيقة في المباحثات الثنائية وعلى الصعيد الدولي يحرز اهمية كبيرة. ولا ريب في ان مقارنة المعطيات المتعلقة بالاستعمال المؤثّر للمياه في الاوساط الدولية، ستلعب دورا كبيرا في اثبات احقية تركيا في هذا الموضوع.

سيواجه العراق تحديًا جديدًا في حال حدوث نزاعات حول سياسات تطوير الموارد المائية مابين اقليم كردستان والحكومة المركزية في بغداد.لا يعطي الدستور الحالي الكثير من الأمل لحل هذه القضية.

3 – 2 التطورات النظرية الجديدة

ان المشاركة المؤثّرة لتركيا في القضايا المتعلقة بالمياه على الساحة الدولية، لها اهمية بالغة من حيث تفهيم وجهة النظر التركية في هذا المجال. غير ان الموضوع الآخر الذي يجب الانتباه اليه في هذا الصدد، انه عنما يتم التحرك في موازاة هذا الهدف، يقتضي التوقع المسبق لما سيؤدي اليه من استعمال التطورات النظرية على الصعيد الدولي. ذلك لأنه يجري وبين فترة واخرى اطلاق مفاهيم جديدة تتعلق بادارة المياه، مما ينتج عنه تطور المناقشات في اطار تلك المفاهيم. وان ابرز مثال لهذه المفاهيم هو مفهوم ”الأمن المائي“. ومن المتوقع ان يحتلّ مفهوم الأمن المائي موقعا اكثر فاعلية على الصعيد الدولي في الاعوام القادمة. وبنتيجة الجهود المبذولة من اجل ادخال موضوع المياه في جداول اعمال مجلس الأمن الدولي او هيئة الأمم المتحدة، فانه يبدو من المحتمل ان يفتح ذلك السبيل الى فترة يتم فيها تفسير جميع المواضيع المتعلقة بالمياه وفقا لمفهوم ”الأمن المائي“.

وبسبب الأهمية التي يحويها مفهوم ”الأمن“ كمعنى، فانه يتم وبكثرة استعمال هذا المفهوم لجذب الاهتمام الى موضوع ما او لغرض اتخاذ تدابير فوق العادة في اي موضوع آخر. ولقد تم استعمال مفهوم الامن المائي في هذا النطاق مرات عديدة منذ ان بدأ استعماله منذ اواخر عام 1990 وحتى الآن. وبدأ العديد من الاكاديميين والمؤسسات الدولية والمنظمات والدول بقبول هذا المفهوم حاليا واستعماله في مقولاتها، واضحى هذا المفهوم يستعمل بمثابة عصا سحرية لمعالجة وحل جميع المشاكل المتعلقة بالمياه.

وبالرغم من احداث مفاهيم عديدة تتعلق بمفهوم الأمن المائي، فانه لم يتم الاتفاق على تعريف موحد معترف به لهذا المفهوم من قبل جميع المؤسسات والمنظمات او من قبل سائر الدول. ولهذا السبب فقد بدأت الدول بمحاولة ايجاد قاعدة موحدة لوجهات نظرها تخص هذا المفهوم فيما

يتعلق بموضوع المياه العابرة للحدود.

ولأن ''الأمن'' هو احد المشاكل الرئيسية في منطقة الشرط الاوسط التي تقع بلادنا ضمنها، فقد وجد موضوع المياه موقعا لنفسه ضمن مفهوم الأمن، واختارت الدول بدورها تقييم موضوع المياه ضمن هذا الاطار.

ولقد تم تطوير مفهوم الأمن المائي في اطار من التعاون المشترك الذي يحقق الاستجابة الى احتياجات كافة قطاعات المجتمع ومساهمتها فيه بدلا عن المنافسة في هذا المجال. كم ان مفهوم الامن المائي اضحى يستعمل خارج هيكلية هيئة الامم المتحدة ايضا سواء بالتعريف بهذا المفهوم او بدونه. ولقد تأسست منظمة بين مؤسسات واجهزة الامم المتحدة بإسم ''UN Water'' تكون كأرضية للتعامل فيما بينها بهدف تحقيق التعاون المشترك في موضوع المياه. وكان الهدف الرئيسي من اقامة هذه المؤسسة تحقيق الفهم المشترك لمفهوم الأمن المائي بين الدول الاعضاء في الهيئة وكذلك بين سائر المنظمات المتعاونة في هذا المجال[10]. ان التعريف موضوع البحث هو بالضبط مفهوم ظهر للوجود وفق فهم تضامني للأمن. ان ازدياد استعمال مفهوم الأمن المائي على الصعيد الدولي، اضحى وسيلة لتعضيد الموقف التاريخي الذي اتخذه العالم العربي في هذا المجال. وفي هذا الاطار، فان ثمة فائدة كبيرة في استعمال مفهوم الأمن المائي بالشكل المفهوم لدى الاوساط الدولية، وفي معارضة استعمال هذا المفهوم بالشكل الذي يؤدي الى الفهم ''التقليدي'' له.

3 – 3 التاثير الايراني على احواض المياه

يتبادر الى الذهن في موضوع المشاكل الحاصلة بين الدول المتشاطئة الخلاف الحاصل بين تركيا وسوريا والعراق. غير انه توجد ايضا روافد لنهر دجلة تنبع في ايران. وتقوم ايران بين حين وآخر بقطع انطلاق المياه في هذه الروافد عن طريق السدود التي شيدتها عليها، وتتسبب بذلك في حدوث اضرار كبيرة تصيب العراق، وتسبب ذلك في ان يحتل موضوع مشكلة المياه حيزا اكبر في الاجندة العراقية. اما مشكلة هبوب العواصف الرملية بسبب تجفيف اهوار البصرة من قبل النظام الصدامي، فانها يجري تجييرها على السدود التي انشأتها تركيا، بحيث لا تتوانى حتى المراجع العليا من القاء تبعة ذلك على تركيا. وان أخر مثال لذلك هو ما شاهدناه في صيف عام 2017. فلقد صرّح رئيس جمهورية ايران روحاني مستهدفا تركيا بان السدود التي انشاتها تركيا قد أثرت بصورة سلبية على نهري دجلة والفرات وان تركيا هي المسؤولة عن العواصف الرملية التي تحصل في العراق[11]. ومع عدم وجود مصداقية لهذه الادعاءات، فان تكرارها مرات عديدة في الاوساط التي لم تتواجد تركيا فيها، يولّد نوعا من الانطباع

مما يضع تركيا في موضع حرج امام المجتمع الدولي.

النتيجة والتقييم

ان التقنية المتطورة ووسائل الانتاج المتنوعة تؤثر في كل حين على السياسة الخارجية للدول. وفي هذا الاطار، فان موضوع المياه العابرة للحدود الذي لم يكن موجودا في اوائل القرن العشرين، بدأ يحتل مكانه في السياسة الدولية بعد التطورات التي حصلت في تقنية انشاء السدود الضخمة. ان المشاكل التي بدات تظهر للوجود بين الدول المتشاطئة لأحواض نهري دجلة والفرات في الستينيات من القرن الماضي، بدأ الحديث عنها يكثر شيئا فشيئا في الاوساط الدولية، ونشأ هنالك انطباع بان السدود التي بنتها تركيا هي السبب في حدوث تلك المشاكل بالرغم من ان سدود تركيا تولّت تأمين المياه الى جيرانها بشكل منظّم. ومن اجل ازالة هذا الانطباع الخاطئ، ينبغي على جميع المؤسسات التركية ان تعمل بتناغم في هذا المجال، وهي مضطرة في الواقع على توضيح الأمور مستندة على المعطيات التقنية بالأخص.

والواقع انه يظهر للوجود في كل عشرة سنوات مفهوم جديد كعصا سحرية حول المياه العابرة للحدود. فقد بدأ مفهوم "الأمن المائي" اخيرا برسم شكل جداول اعمال الاوساط الدولية. ويبدو ان البلدان المتشاطئة الجنوبية تجد السبل لاستعمال كل مفهوم جديد يظهر للوجود كوسيلة لتجديد ادعاءاتها القديمة وتقديمها للعالم مرة اخرى. وفي هذا الاطار، فان من المفيد التقرب بحذر الى مفهوم "الأمن المائي".

وقد ولّدت محاولات تدويل مشكلة المياه نتائج ايجابية في بعض المناطق. غير ان موقف تركيا بالنسبة للمشاكل الموجودة في أحواض دجلة والفرات لم يتغير منذ سنين عديدة. فقد طرحت تركيا موضوع معارضتها لتدخل الاطراف الثالثة في المشكلة في كل فرصة سنحت لها. ولا شك ان موقف تركيا في هذا الموضوع ايجابي ومتّسم بالدوام. فمنذ الستينيات من القرن الماضي التي ظهرت فيها مشاكل احواض دجلة والفرات، دأبت تركيا وباستمرار على معارضة ربط القضايا الاخرى بمشكلة المياه. وظهر هذا الموقف بصورة خاصة في الثمانينيات من القرن الماضي عندما بدأت سوريا بعقد علاقة بين موضوعي المياه والأمن، ورفضت تركيا دوما عقد مثل هذه العلاقة.

وقد بدأ العراق بالتاثير على الراي العام العالمي من نواحي عديدة حتى عند انشاء تركيا سد مثل سد اليسو الذي لا يستهدف استهلاك المياه بمعنى انه لا يستعمل لإرواء الاراضي الزراعية. ولذا فان على تركيا ان تأخذ بنظر الاعتبار بان الاصوات سترتفع اكثر من ذي قبل عندما سيبدأ سد جزرة، الذي يستهدف ارواء الاراضي الزراعية، بفعالياته.

والمهم في هذا المجال هو بيان ان هذا السد الذي ستقوم تركيا

يشاهد ايضا استغلال موضوع المياه في معرض الخلافات الداخلية الحاصلة في الاونة الاخيرة في العراق. وحسب ما اشيع من انباء فان حكومة اقليم كردستان في خضم خلافاتها مع الحكومة الاتحادية في العراق صرّحت بأنها سوف تمنع تدفّق مياه السدود الكائنة في الاقليم الى روافد نهر دجلة

بانشائه على الرافد الرئيسي لنهر دجلة تم التخطيط له ليستهلك ستة مليارات متر مكعب من المياه. وينبغي الانتباه الى ان الرافد الرئيسي لنهر دجلة الذي يملك اطلاق 16 مليار متر مكعب في العام الواحد كمعدل وفق معطيات محطة القياس في جزرة، يبلغ مقدار تدفق مياهه في بغداد 50 مليار متر مكعب. ويعني ذلك ان تركيا انما خططت لإستعمال كمية تعادل 5 مليار متر مكعب من المياه فحسب من مجموع الكميات التي يجري اطلاقها من المياه والبالغة 50 مليار متر مكعب، وان استفادة تركيا من هذا القدر من المياه لا تتعارض مع احكام القانون الدولي. ولذا فاننا نرى وجود فائدة كبيرة من تصريح تركيا بهذا الامر في كل المحافل الدولية وباستمرار، لا سيما وانه اضحى من الممكن على ضوء التطورات التقنية التقليل من هذه الكمية اكثر فاكثر.

ان العراق الذي لم يستطع التخلص من الحروب والاحتلال والحروب الاهلية، سيستغرق امر ازالته الاضرار التي اصابت البنية التحتية لمياهه زمنا طويلا. غير ان العراق سيستطيع الى جانب ذلك تجديد البنية التحتية اللازمة لموضوع المياه بسرعة اكبر بعد تمكنه من تصدير منتجاته من البترول والغاز الطبيعي الى الاسواق الدولية بصورة كافية والحصول على الايرادات المتاتية من ذلك، مع الاشارة الى وجوب امتلاك العراق ادارة مركزية فاعلة لموضوع المياه. ان العراق الذي ينص في دستوره على ادارة موضوع انهاره وروافده الرئيسية من قبل الحكومة الاتحادية وادارة الروافد الصغيرة من قبل الادارات المحلية، عليه قبل كل شئ ان يزيل الخلافات الكائنة بين حكومة الاقليم الكردي وبين الحكومة الاتحادية. غير انه لا مفر من وقوع العراق في اضطرابات جديدة في حالة اجراء تعديلات على دستوره المبني على توازنات حساسة جدا.

وتوضّح تركيا انه بالرغم من استمرار مشاكلها المتولدة من الاستفادة من المياه التي تنبع من اراضيها والتي تستمر في انصبابها الى اراضي بلدان اخرى، فان من الممكن استعمال المياه كوسيلة للتعاون المشترك في الحقبة الجديدة. وفي حالة تقبّل سوريا والعراق الطرفان اللذان يتشاطئان احواض نهري دجلة والفرات لهذه النظرة التركية للمشكلة، يمكن الوصول الى حل لهذه المشكلة المستمرة بين هذه البلدان منذ مدة طويلة بسهولة ويسر. وعلى تركيا ان تساهم في حل هذه المشكلة عن طريق تحملها دورا اكثر فاعلية في موضوع تقديم المساعدات التقنية بالاخص.

الهوامش

1 http://www.ttk.gov.tr/wp-content/uploads/2016/11/5-Trk-Frnsz-Itilafname.pdf

2 http://www.ttk.gov.tr/wp-content/uploads/2016/11/1-Turkiye_Irak.pdf

3 http://www.hurriyet.com.tr/gundem/simdi-sizin-haliniz-ne-olacak-127627

4 BİSWAS, Asit K. " Indus Water Treaty: The Negotiating Process." *Water International*, XVII, No: 4, 1992:201-209

5 Kibaroğlu, Ayşegül, **Building a Regime for the Waters of the Euphrates-Tigris River Basin**, Kluwer Law International, London, The Hague, New York, 2002, s.223

6 http://www.unesco.org/new/en/iraq-office/natural-sciences/water-sciences/water-in-iraq/

7 http://www.uniraq.org/documents/iraqi_constitution.pdf

8 Duman, Fatma Ceren Türkmen, http://www.orsam.org.tr/tr/trUploads/Yazilar/Dosyalar/20111021_inceleme3.pdf

9 http://www.uniraq.org/documents/iraqi_constitution.pdf

10 UNWater, Water Security and the Global Water Agenda, s.2. http://www.unwater.org/publications/water-security-global-water-agenda/

11 https://tr.sputniknews.com/dunya/201707041029128025-ruhani-turkiye-baraj-elestiri/

ان اورسام مؤسسة ابحاث ودراسات محايدة تنفذ فعالياتها في ما يخص الشرق الأوسط. وتهدف اورسام الى تنويع مصادر معلوماتها حول الشرق الأوسط، والى نقل افكار ورؤى الخبراء في المنطقة الى الأوساط الأكاديمية والسياسية التركية مباشرة. واتساقا مع هذه الأهداف، فان اورسام تقوم بتسهيل أمر استضافة رجال الدولة والأكاديميين وخبراء الاستراتيجية والصحفيين ورجال الأعمال وممثلي منظمات المجتمع المدني في بلدان الشرق الأوسط في تركيا، مستهدفة في ذلك تقوية مصادر معلوماتها ونشر ما تتوصل اليه سواء في تركيا او في الاوساط الدولية. وتحتوي سلة معلومات ونشريات اورسام على نشر الكتب والتقارير والنشريات والملاحظات السياسية والمحاضرات ومحاضر الاجتماعات العلمية، اضافة الى اصدارها مجلتين باسم «تحليلات الشرق الأورسط » و « دراسات الشرق الاوسط».

ORSAM
مركز الشرق الأوسط للدراسات الأستراتيجية (اورسام)
زقاق سليمان نظيف، الرقم 12 – ب / جانقايا – انقرة
هاتف : 4302609 (312) 0 – فاكس : 4303948 (312) 0